A

WIPO/IPR/JU/BAH/04/6
الأصل : بالعربية
التاريخ : -/٤/٢٠٠٤

مملكة البحرين

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

ندوة الويبو الوطنية عن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية للقضاة والمدّعين العامّين

تنظمها
المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)

بالتعاون مع

وزارة الإعلام

المنامة، ١٢ و١٣ يونيه/حزيران ٢٠٠٤

الإطار القانوني الوطني لحماية الملكية الصناعية ودور إدارة الملكية الصناعية

السيد محمد ضرار الشاعر
مدير إدارة الملكية الصناعية
وزارة التجارة

ماذا تشمل الملكية الصناعية؟

الملكية الصناعية تشمل الإختراعات والرسوم والنماذج الصناعية والدوائر المتكاملة والعلامات التجارية وعلامات الخدمة وأعمال المنافسة غير المشروعة والأسماء التجارية وبيانات المصدر والمؤشرات الجغرافية وهناك حماية من نوع خاص تسمى حماية الأصناف النباتية الجديدة **(وتشرف عليها إدارة الملكية الصناعية بوزارة التجارة).**

تشريعات الملكية الصناعية ــ الإطار القانوني:

١ــ إن التشريعات الحالية المعمول بها في مملكة البحرين في مجال الملكية الصناعية تنحصر في كل من:

لائحة الإمتيازات الصناعية والتصميمات والعلامات التجارية لسنة ١٩٥٥ والمعدلة بالمرسوم بقانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٧. وتعالج هذه اللائحة حاليا الرسوم والنماذج الصناعية فقط

المرسوم بقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩١ بشأن العلامات التجارية، حيث لا يزال العمل بهذا المرسوم بالنسبة للعلامات التجارية

قانون رقم (٧) لسنة ٢٠٠٣ بشأن الأسرار التجارية

قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٤ بشأن براءات الإختراع ونماذج المنفعة

التعليق:

١ــ لقد أصبحت التشريعات واللوائح التنفيذية القديمة تتعارض في بعض نصوصها مع الإتفاقيات والمعاهدات الدولية كاتفاق تريبس (TRIPs) ومعاهدة باريس بشأن الملكية الصناعية، مما اضطرنا إلى العمل على إعداد مشاريع قوانين جديدة لكافة المتطلبات بحيث تتماشى مع المتطلبات الخاصة بالإتفاقيات والمعاهدات الدولية سواء تلك التي انضمت إليها مملكة البحرين أم التي في طريقها للإنضمام إليها.

٢ــ تم تهيئة كافة المشاريع بالنسبة للتشريعات الجديدة بحيث تتوافق واتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس)، وقد تمت بالفعل مناقشة هذه المشاريع من قبل مجلس التريبس في شهر يونيو ٢٠٠١م ــ وقامت مملكة البحرين بالإجابة على كافة التساؤلات والإستفسارات المقدمة من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (WTO)، وهذا يعني أن كافة مشاريع القوانين تتوافق مع ما جاء في اتفاق تريبس ومعاهدة باريس.

٣ــ إن مملكة البحرين طرفا في معاهدة باريس لحماية الملكية الصناعية، كما أنها طرفا في مكتب البراءات لدول مجلس التعاون، والبحرين عضو فعال ضمن الفريق التفاوضي لدول مجلس التعاون مع الإتحاد الأوروبي، كما أن هناك إتفاقيات ثنائية مع عدد من الدول من بينها الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بالنسبة لاتفاق التجارة الحرة بين البلدين والذي تم الإتفاق بشأنه مؤخرا، حيث تمت مناقشة كافة تشريعات الملكية الفكرية بنجاح كبير.

٤ــ وفيما يلي مشاريع القوانين الجديدة في مجال الملكية الصناعية، حيث يصل عددها إلى سبعة مشاريع صدر منها إثنان كما تم ذكرهما مسبقا وبقي خمسة لم يتم إصدارها بشكل رسمي حتى الآن وهي:

- مشروع قانون العلامات التجارية
- مشروع قانون المؤشرات الجغرافية
- مشروع قانون التصميمات للدوائر المتكاملة
- مشروع قانون الرسوم والنماذج الصناعية
- مشروع قانون الأصناف النباتية

نبذة عن مشاريع التشريعات الجديدة:

١) لقد تم تطوير تلك المشاريع بحيث تحاكي آخر المستجدات الدولية في المجالات المختلفة المذكورة، وعلى سبيل المثال فإن المادة الثانية من قانون العلامات التجارية أصبحت تجيز أن يكون الصوت أو الرائحة جزء من العلامة إذا كان مصاحبا لها، وهناك اقتراح لتطوير هذه المادة بحيث يكون الصوت أو الرائحة علامة في حد ذاتها.

٢) كما أن كافة التشريعات المذكورة قد بينت أنه يكون لكل شخص طبيعي أو اعتباري من مواطني مملكة البحرين أو من الأجانب الذين ينتمون إلى عضو في منظمة التجارة العالمية أو دولة تعامل مملكة البحرين معاملة المثل، الحق في التقدم وفقا لأحكام تلك القوانين بطلب التسجيل.

٣) لازالت هذه المشاريع قيد الدراسة والنقاش بين الحكومة ومجلسي الشورى والنواب، وهناك اقتراحات من وزارة التجارة بتعديلات طفيفة على مشروع قانون العلامات التجارية، علما بأنه قد تم إنجاز قانونين من تلك المشاريع وهما قانون الأسرار التجارية وقانون البراءات ونماذج المنفعة، وتعمل الآن إدارة الملكية الصناعية على إنجاز اللائحة التنفيذية للقانون الثاني، ليتم رفعها إلى دائرة الشئون القانونية لمراجعتها وإصدارها.

٥ــ إن التصنيفات المستعملة في مجال تسجيل العلامات التجارية هي تصنيفات دولية مثل تصنيف نيس بالنسبة لفئات البضائع والمنتجات والخدمات، وتصنيف فيينا بالنسبة للعناصر التصويرية للعلامات.

مهمات إدارة الملكية الصناعية:

لا يخفى على أحد بأن إدارة الملكية الصناعية هي الإدارة المتخصصة في مجال تسجيل وحماية كافة أفرع الملكية الصناعية وتدير أكثر القوانين المتعلقة بها وهي تصل إلى حوالي عشرة قوانين منها سبعة بشكل منفرد وثلاثة قوانين أخرى وردت ضمن قانون التجارة الصادر بموجب المرسوم بقانون رقم (٧) لسنة ١٩٨٧ ــ حيث تشمل هذه التشريعات كل من:

- أعمال المزاحمة غير المشروعة
- البيانات التجارية
- الأسماء التجارية

وحاليا تعتمد الإدارة على تسجيل العلامات التجارية وعلامات الخدمة بشكل متكامل ابتداء من تقديم الطلب وما يتبع ذلك من أمور وحتى عملية التسجيل النهائي، وكذلك بالنسبة للرسوم والنماذج الصناعية، أما بالنسبة لبراءات الإختراع فقد كانت الإدارة تقوم بإستلام طلبات تسجيل الإختراعات التي تم منحها بالفعل براءة اختراع في الخارج، وتتم عملية إيداع لها فقط وإصدار شهادة بذلك مشتملة على فترة حماية داخل المملكة لمدة خمسة عشرة سنة، يمكن مدها خمس سنوات أخرى إذا أثبت المخترع عدم الإستفادة من اختراعه ويود مد مدة الحماية للتمكن من الإستفادة منه واستغلاله بشكل أفضل خلال الخمس سنوات، وبالطبع فإن هذا الإجراء المتعلق بفترة الحماية للإختراع يتعارض مع الإتفاقيات والمعاهدات الدولية خاصة إتفاق جوانب التجارة المتصلة بالملكية الفكرية (تريبس ــ TRIPs).

وقد تمت معالجة ذلك في قانون براءات الإختراع الجديد بحيث تصبح فترة حماية البراءة عشرون سنة تبدأ من تاريخ الإيداع، وهذه الفترة هي الحد الأدنى الذي يمكننا اعتماده في قانون البراءات. كما أن عملية تجديد الإختراع سوف تتم بشكل سنوي كما هو متبع في كافة قوانين العالم، بحيث يتدرج الرسم في الزيادة إبتداء من السنة الثانية أو السنة الخامسة حسب توجه كل دولة، وقد

توقفت إدارة الملكية الصناعية حاليا من استلام طلبات تسجيل الإختراعات ريثما يتم إصدار اللائحة التنفيذية الخاصة بهذا القانون.

أما بالنسبة إلى الهيكل الإداري المقترح لإدارة الملكية الصناعية، فقد تم اعتماد هذا الهيكل الجديد مع مطلع العام ٢٠٠٤م بحيث يشتمل على ثلاثة مكاتب هي:

- مكتب العلامات التجارية
- المكتب الوطني لبراءات الإختراع
- قسم رقابة الملكية الصناعية

إختصاص المكاتب وعدد الموظفين:

ستتكون الإدارة من المدير وهو رأس الإدارة والذي بدوره يشرف على ثلاثة رؤساء إثنان منهما على الدرجة التنفيذية والثالث على الدرجة التخصصية، بحيث يكون المجموع الكلي لموظفي الإدارة حوالي ٢٧ موظفا، معظمهم من ذوي الإختصاص العلمي.

أما بالنسبة لإختصاص المكاتب فذلك على النحو التالي:

١) مكتب العلامات التجارية:

يختص هذا المكتب بالإشراف على تسجيل وحماية كل من العلامات التجارية والأسماء التجارية ومتابعة أعمال المنافسة غير المشروعة، بالإضافة إلى كل ما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية وتسميات المنشأ والبيانات التجارية والأسرار التجارية.

٢) المكتب الوطني لبراءات الإختراع:

سيتولى هذا المكتب مهمة تسجيل براءات الإختراع والرسوم والنماذج الصناعية والتصميمات للدوائر المتكاملة والأصناف النباتية الجديدة، وسيقوم هذا المكتب بوضع آلية معينة لعملية الفحص والبحث الخاصة بالبراءات ضمن اتفاق خاص مع المكاتب المشهورة دوليا والتي عادة ما تقوم بمثل هذه الخدمة، حيث سيتم التفاوض مع كل من المكاتب المتاحة التالية:

١- مكتب البراءات الأوروبي
٢- مكتب البراءات الأسترالي
٣- مكتب البراءات السويدي

٤ــ مكتب البراءات النمساوي

بالإضافة إلى التعاون مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا، وستوضع آلية معينة لعملية الفحص الموضوعي بالنسبة للبراءة أو الصنف النباتي أو التصميم للدائرة المتكاملة حيث سيترك الخيار للمخترع في حالة تعذر إمكانية الفحص المحلي من قبل الجامعات أو مراكز البحوث العاملة بالمملكة وذلك في اختيار المكتب الذي يرغب في إجراء الفحص الموضوعي، لأنه في النهاية سوف يتحمل مصاريف هذا الفحص. وهذا بالطبع سوف لن يستمر طويلا، حيث أن خطة الإدارة الأساسية هو تأهيل الموظفين الفاحصين بحيث يتمكنون من فحص الإختراعات بعد أن يحصلوا على تدريبات مكثفة في المكاتب المتخصصة في عملية الفحص الموضوعي طبقا للإتفاق مع تلك المكاتب، وهذه الخطة قد تستغرق وقتا لا يقل عن خمس سنوات.

٣) قسم رقابة الملكية الصناعية:

سيكون اختصاص هذا القسم في إستلام كافة أنواع الإعتراضات الخاصة بكافة فروع الملكية الصناعية، كما سيقوم بالتحقق من كافة المخالفات المتعلقة بعملية التعدي والقرصنة، وتوجيه المفتشين في الأسواق وغيرها، وتحرير المخالفات وضبط الكميات المقلدة ورفع الشكاوى إلى النيابة العامة، وكذلك التنسيق مع الجهات القضائية والإدارة العامة للجمارك ودائرة للشئون القانونية.

كما سيشرف هذا القسم على حملات التعدي والتقليد داخل الأسواق بالتعاون مع بعض الإدارات المعنية سواء في وزارة التجارة أو وزارة الإعلام.

كما يقوم القسم بإعداد الإحصائيات والتحليلات فيما يتعلق بكافة المعاملة الواردة للإدارة، وتحديد نسبة الطلبات والإيرادات، وإصدار التقارير المختلفة بذلك، بالإضافة إلى الإشراف على البرامج الآلية المتاحة للإدارة، بما في ذلك الصفحة الإلكترونية للإدارة.

البنية التحتية التقنية:

لقد عملت الوزارة على تصميم برنامج للعلامات التجارية يعمل على نظام الأوراكل في سنة ١٩٩٨م، غير أن البرنامج لم يكن ليتماشى مع القفزة الهائلة في البرامج الآلية وشبكة الإنترنت، مما حدا بالإدارة المعنية إلى التشاور مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) حيث صممت هذه المنظمة برامج متطورة للعلامات التجارية وبراءات الإختراع والرسوم والنماذج الصناعية وهي تفي

بالغرض المطلوب، وقد تم مؤخرا تركيب برنامج جديد للعلامات التجارية بدلا عن البرنامج القديم ــ والبرنامج الجديد يعمل كذلك على نظام الأوراكل ومن خلال تقنية الإنترنت، ويتم الآن التباحث لتطوير البرنامج بحيث يعمل على شبكة الإنترنت ويمكن المتعاملين من إيداع طلباتهم بشكل آلي وتسديد الرسوم عن طريق فتح حسابات معينة لهم، كما قامت المنظمة العالمية للملكية الفكرية بتزويد مملكة البحرين بجهاز الحافظ الرئيسي (SERVER) لهذا البرنامج.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن النظام الجديد للعلامات التجارية المقدم من المنظمة المذكورة قد تم ربطه بنجاح مع قاعدة البيانات الموجودة بوزارة التجارة وتم نقل كافة المعلومات بصورة ناجحة، حيث يمكن الآن الحصول على المعلومات الخاصة بإدارة السجل التجاري وبالعكس.

كما تم مؤخرا ربط برنامج العلامات التجارية ببرنامج إصدار الأرصدة الخاصة بالتحصيل المالي بالبرنامج المعد من قبل الوزارة والذي يربط كافة الإدارات التي يتم فيها تحصيل مالي، ويشرف على هذا البرنامج قسم الشئون المالية بإدارة الشئون الإدارية والمالية بالوزارة.

أما بالنسبة للموظفين العاملين بإدارة الملكية الصناعية فقد خضعوا لعمليات تدريب على البرامج الآلية المختلفة، ويخضعون بين فترة وأخرى للتدريب على التقنيات والتطورات الحديثة، من خلال الدعم الذي تقدمه المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، كما أن جميع الموظفين لديهم صلاحيات معينة للدخول على البرامج الآلية، وتقوم هذه البرامج من تلقاء نفسها بإعداد التقارير التي تبين أوقات دخول الموظفين على البرنامج والمعاملات التي تم إجراؤها ضمن اختصاص كل موظف، كما أن للموظفين صلاحيات كاملة للدخول على شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت).

وأخيرا فإن إدارة الملكية الصناعية تعمل الآن بالتعاون مع قسم الحاسب الآلي بالوزارة على تنظيم الصفحة الإلكترونية وإبراز بعض الخدمات التي يمكن استغلالها بالنسبة للمتعاملين الخارجيين خاصة فيما يتعلق بالإستعلام عن الطلبات أو الفحص عن العلامات أو التجديد كمرحلة أخيرة.

قواعد البيانات في مجال الملكية الصناعية:

١) توجد حاليا قاعدة بيانات آلية واحدة فقط خاصة بالعلامات التجارية وتتبع إدارة الملكية الصناعية بوزارة التجارة، أما بالنسبة لقواعد البيانات الأخرى الخاصة بالملكية الصناعية فهناك قواعد بيانات يدوية لكل من براءات الإختراع والرسوم والنماذج الصناعية.

٢) يجري الآن العمل على الحصول على قواعد بيانات آلية أخرى من المنظمة العالمية للملكيـــة الفكرية (WIPO) بحيث تشمل براءات الإختراع والرسوم والنماذج الصناعية.

[نهاية الوثيقة]